وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية: دراسة تطبيقية في الساحة السورية (2002-2025)

Transformations of Turkish Foreign Policy from Soft Power to Smart Power: An Applied Study of the Syrian Arena (2002–2025)

الباحث/ م.م. مضر فارس عبدالإله النصراوي
جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستر اتيجية/ كربلاء _ العراق

Mudher faris abdulelah alnsrawi
University of Karbala/ Center for Studies Strategic, Iraq
mudher.f@uokerbala.edu.iq

الملخص

إنَّ التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية منذ عام (2002)، مع التركيز على انتقالها من الاعتماد على القوة الناعمة، إلى تبني مقاربة القوة الذكية، وانعكاس ذلك على الساحة السورية خلال المدة (2002–2025)، لم يكن خيارًا تكتيكيًاً مؤقتًا، بل استجابة بنيوية للتغيرات الإقليمية التي فرضتها الأزمة السورية منذ عام (2011)، وما أفرزته من تهديدات مباشرة للأمن القومي التركي، ويوضح تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية، وصولاً إلى مفهوم القوة الذكية، بوصفه مزيجًا تكامليًا بين أدوات الإكراه، والجاذبية، كما أنَّ تركيا لاسيَّما بعد عام (2016)، نجحت في بناء نفوذ متعدد الأبعاد في شمال سوريا، يجمع بين الوجود العسكري، والإدارة المحلية، والدور الإنساني، والاقتصادي، مما عزز مكانتها الإقليمية. غير أنَّ هذا النموذج واجه تحديات تتعلق بالشرعية الدولية، وكلفة الاستدامة، والتوازنات الإقليمية، وهو ما يبرز حدود القوة الذكية في بيئة إقليمية معقدة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، القوة الذكية، القوة الناعمة، الأزمة السورية، النفوذ الإقليمي.

Abstract :-

The transformations that have occurred in Turkish foreign policy since 2002, with a particular focus on its shift from reliance on soft power to the adoption of a smart power approach, and the implications of this shift in the Syrian arena during the period (2002–2025), have not been a temporary tactical choice, but rather a structural response to the regional changes imposed by the Syrian crisis since 2011 and the direct threats it has generated to Turkish national security. This reflects the evolution of the concept of power in international relations, culminating in the notion of smart power as an integrative blend of coercive instruments and attraction. Moreover, Türkiye, especially after 2016, has succeeded in building multidimensional influence in northern Syria, combining military presence, local governance, humanitarian engagement, and economic involvement, thereby strengthening its regional position. However, this model has faced challenges related to international legitimacy, sustainability costs, and regional power balances, which highlight the limits of smart power in a complex regional environment.

Keywords: Turkish foreign policy, smart power, soft power, Syrian crisis, regional influence.

المقدمة

شهدت تركيا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تحولًا جذريًا في فلسفة سياستها الخارجية، لاسيَّما بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام (2002)، فقد تبنت القيادة الجديدة رؤية مغايرة لطبيعة الدور الإقليمي، والدولي، لتركيا، قائمة على الدمج بين البعد الحضاري العثماني، والإمكانات الاقتصادية والسياسية الحديثة. وقد برزت هذه الرؤية بوضوح في فكر أحمد داود أوغلو (رئيس الوزراء الأسبق)، الذي أسس في كتابه العمق الاستراتيجي (2010)، لمنظور جديد يرى فيه أنَّ موقع تركيا الجيوسياسي، والتاريخي، يمنحها قابلية طبيعية لتكون فاعلًا محوريًا بين الشرق، والغرب، وأنَّ السياسة الخارجية يجب أن تبنى على التكامل بين القيم، والقوة، والموقع.

وانطلاقًا من هذا الإطار، اعتمدت أنقرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مقاربة القوة الناعمة (Soft Power) في تفاعلها مع محيطها الإقليمي، مستثمرة أدوات الثقافة، والاقتصاد، والدبلوماسية، والتعاون الإنساني، لتعزيز حضورها، غير أنَّ التحولات الجذرية التي شهدتها البيئة الإقليمية، بعد اندلاع الأزمة السورية عام (2011)، أظهرت حدود هذا النهج، ودفعت صانع القرار التركي إلى تبني مقاربة أكثر واقعية، ومرونة، مزجت بين عناصر القوة الناعمة، والصلبة، فيما عرف لاحقًا بـ (القوة الذكية - Smart Power).

إنَّ دراسة تطور السياسة الخارجية التركية عبر هذه المراحل، ولاسيَّما انعكاسها على الملف السوري، تتيح فهمًا أعمق لكيفية انتقال تركيا من دور الدولة الوسيطة، إلى الفاعل الإقليمي المؤثر، ومن مفهوم "صفر مشاكل"، إلى نموذج "العمق المتداخل"، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتتناول التحولات الكبرى في السياسة الخارجية التركية، في ظلّ حزب العدالة والتنمية، فضلًا عن التركيز في تجربة توظيف القوة الذكية في شمال سوريا، بوصفها دراسة حالة تكشف ديناميات القوة، والنفوذ، في السياسة الإقليمية المعاصرة.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الآتي: كيف تحولت السياسة الخارجية التركية من الاعتماد على القوة الناعمة إلى توظيف القوة الذكية في إدارة الملف السوري؟ وما انعكاسات ذلك على مكانة تركيا الإقليمية خلال المدة (2002-2025)؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما الإطار النظري الذي أسس له حزب العدالة والتنمية في صياغة السياسة الخارجية التركية؟
2. كيف انعكست المتغيرات الإقليمية بعد عام (2011) على فلسفة السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا؟
3. ما أدوات القوة الذكية التي استخدمتها تركيا بعد عام (2016) لتحقيق أهدافها الأمنية والإقليمية؟
4. إلى أي مدى أسهم هذا التحول في تعزيز المكانة الإقليمية لتركيا أو تقويضها؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: أنَّ تبني تركيا لمفهوم القوة الذكية، لم يكن تحولًا عابرًا بل استجابة بنيوية لبيئة إقليمية مضطربة، فرضت إعادة تعريف للأمن القومي، والدور الإقليمي، ويتفرع عنها فرضيات فرعية، هي:

1. إنَّ تطبيق سياسة القوة الناعمة بين عامي (2002–2010)، ساعد على بناء شبكة نفوذ إقليمي، تمهد لمرحلة التوسع الذكي اللاحقة.
2. إنَّ الفشل في تطبيق مبدأ "صفر مشاكل" بعد عام (2011)، كان سببًا مباشرًا للانتقال نحو مزيج القوة الصلبة والناعمة.
3. إنَّ العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا بعد عام (2016)، جسدت تطبيقًا عمليًا لمفهوم القوة الذكية، كما صاغه جوزيف ناي، وعدله صانع القرار التركي، بما يتناسب مع البيئة الإقليمية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى دمج التحليل النظري لمفهوم القوة الذكية، بالتطبيق العملي في السياسة التركية، وهو ما يتيح تقييم فعَّالية هذا النموذج في بيئة الشرق الأوسط المضطربة، كما تبرز أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

1. إنَّها تقدم رؤية تحليلية شاملة لمسار السياسة الخارجية التركية خلال عقدين من التحول.
2. إنَّها تسهم في فهم آليات صنع القرار في أنقرة، ولاسيَّما في ظلّ تغير البيئة الأمنية، والسياسية.
3. إنَّها تقدم دراسة حالة فريدة، توضح كيف يمكن لدولة متوسطة القوة، أن توظف الأدوات الناعمة والصلبة، لتوسيع نفوذها الإقليمي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. تحليل التحولات الفكرية، والعملية، في السياسة الخارجية التركية منذ عام (2002).
2. توضيح كيفية تطور أدوات القوة التركية من الناعمة إلى الذكية.
3. دراسة انعكاسات هذا التحول على العلاقات التركية-السورية.
4. تقييم فعَّالية نموذج القوة الذكية التركي في تعزيز المكانة الإقليمية لأنقرة.

حدود البحث

- **الحد الزمني:** من عام (2002) (وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة)، إلى عام (2025) (المرحلة الحالية من تثبيت مناطق النفوذ في شمال سوريا).
- **الحد المكاني :**يركز البحث في سوريا بوصفها محور التحول في السياسة التركية.

- **الحد الموضوعي:** التحول من القوة الناعمة إلى الذكية، ضمن الإطار النظري للعلاقات الدولية، وسلوك الدول المتوسطة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي–الوصفي، لتحليل مضمون السياسة الخارجية التركية، عبر المراحل الثلاث:

1. مرحلة القوة الناعمة (2002-2010)
2. مرحلة التحول والتوتر الإقليمي (2011-2016)
3. مرحلة توظيف القوة الذكية (2016-2025)

كما تمَّ استخدام المنهج المقارن في تحليل تباين أدوات السياسة التركية، قبل الأزمة السورية، وبعدها، فضلًا عن المنهج الاستقرائي لاستخلاص الاتجاهات العامة من الوقائع الجزئية.

هيكلية البحث

يتكون هذا البحث من أربعة محاور مترابطة، تسبقها مقدمة عامة، وتليها خاتمة، واستنتاجات، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم القوة في العلاقات الدولية.

المحور الثاني: **التحولات في السياسة الخارجية التركية في ظلّ حزب العدالة والتنمية، و انعكاسها على الملف السوري (2002-2016)**

المحور الثالث: توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية التركية في شمال سوريا (2016 - 2025)

المحور الرابع: انعكاسات التحول في السياسة الخارجية التركية، على مكانة تركيا الإقليمية في سوريا (2016-2025)

المحور الخامس: التقييم الاستراتيجي للتحول التركي في سوريا، واستشراف المستقبل (2016-2025)

المحور الأول

الإطار النظري لمفهوم القوة في العلاقات الدولية – القوة الذكية نموذجًا

أولًا- تطور مفهوم القوة في الفكر السياسي والعلاقات الدولية

يُعدّ مفهوم **القوة** من أكثر المفاهيم تركيبًا، وتأثيرًا، في ميدان العلاقات الدولية، إذ شكَّل منذ بدايات هذا الحقل، المرجع الأساسي لفهم السلوك الخارجي للدول، وطبيعة الصراع على المصالح، والنفوذ، فالقوة ليست فقط قدرة مادية بل هي في جوهرها علاقة تأثير بين طرفين؛ أحدهما يمتلك من الموارد ما يمكنه من تغيير سلوك الآخر، أو تقييده. وقد عدَّ **هانس مورغنثاو** أحد رواد المدرسة الواقعية الكلاسيكية، أنَّ السياسة الدولية ما هي إلا "صراع من أجل القوة"، وأنَّ كل دولة تسعى بطبيعتها إلى تعظيم نفوذها حفاظًا على بقائها [1]. ووفق هذا التصور تصبح القوة هدفًا، ووسيلة، في الوقت ذاته، إذ ترتبط المصلحة الوطنية ارتباطًا مباشرًا بامتلاك القدرات المادية، والعسكرية.

إلا أنَّ هذا الفهم المادي للقوة، واجه انتقادات مع تحولات النظام الدولي لاسيَّما بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الفاعلين غير الدوليين، إذ لم تعد القوة العسكرية وحدها، قادرة على تفسير سلوك الدول، أو تحقيق أهدافها، فظهور الأمم المتحدة، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وانتشار قيم حقوق الإنسان، أدخل أبعادًا جديدة إلى مفهوم القوة، تقوم على الشرعية، والقبول، والتعاون، لا على الإكراه فقط.

وفي هذا السياق، قدَّم **روبرت كيوهان، وجوزيف ناي**، منظورًا مغايرًا في كتابهما الاعتماد المتبادل المعقد: العلاقات بين الدول في السياسة العالمية[2]، إذ أكدا على أنَّ العالم بات شبكة من العلاقات المتداخلة، تجعل استخدام القوة العسكرية التقليدية أقل جدوى، وأنَّ النفوذ يمارس غالبًا عبر التعاون، والمؤسسات، والتواصل، وهكذا انتقل التحليل من القوة كهيمنة، إلى القوة كقدرة على التأثير في السياق المؤسسي، والاقتصادي العالمي.

ثانيًا- الأسس النظرية لمفهوم القوة الصلبة

تعرَّف **القوة الصلبة (Hard Power)**، بأنَّها: استخدام الأدوات المادية للدولة (العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية)، لإجبار الأطراف الأخرى على سلوك معين، أو ردعها عن سلوك غير مرغوب. وقد طوَّر **جون ميرشايمر**

(1) Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 2nd ed., New York: Alfred A. Knopf, 1948, p. 13.

(2) Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition, 1st ed., Boston: Little, Brown and Company, 1977, pp. 21–25.

هذا المفهوم في إطار المدرسة الواقعية الهجومية، في كتابه مأساة سياسات القوى العظمى. مؤكدًا أنَّ الفوضى البنيوية للنظام الدولي، تدفع الدول الكبرى إلى البحث عن التفوق النسبي، بوصفه الضمانة الوحيدة للبقاء[3].

وتتجلى القوة الصلبة في مزيج من الأدوات: كالتدخل العسكري، والتحالفات الأمنية، والعقوبات الاقتصادية، وحروب التكنولوجيا والمعلومات، إلا أنَّ الإفراط في استخدامها قد يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ يخلق مقاومة، ويفقد الدولة شرعيتها الأخلاقية، ويؤدي إلى استنزاف مواردها على المدى الطويل.

ويشير **ريمون آرون** في كتابه السلام والحرب بين الأمم [4]، إلى أنَّ القوة الصلبة لا يمكن أن تنفصل عن بعدها الرمزي، لأنَّ القدرة على الإكراه تفقد قيمتها ما لم تحظَ بقبول داخلي، وخارجي، فالدولة التي تملك جيشًا قويًا من دون شرعية سياسية، لا تملك بالضرورة نفوذًا فعَّالًا. وعليه يمكن القول: إنَّ القوة الصلبة تعبر عن الوجه الأداتي للقوة، أي عن الإمكانات القسرية التي تمارس لتحقيق غايات محددة، لكنَّها ليست كافية في ذاتها لبناء النفوذ الدائم.

ثالثًا- القوة الناعمة وتحول مفاهيم النفوذ الدولي

مع نهاية الحرب الباردة، برزت الحاجة إلى فهم جديد للقوة يتجاوز الإكراه العسكري، فظهرت فكرة **القوة الناعمة (Soft Power)**، التي صاغها **جوزيف ناي** في كتابه القوة الناعمة، وهي وسيلة النجاح في السياسة العالمية [5]. إذ يعرف ناي القوة الناعمة، بأنَّها: "القدرة على الحصول على ما تريد من الآخرين، عبر الجاذبية بدلًا من الإكراه، أو الدفع"، أي جعل الآخرين يرغبون بما ترغب به أنت. وتستند هذه القوة إلى ثلاثة مصادر رئيسة: الثقافة التي تثير الإعجاب، والقيم السياسية التي ينظر إليها بوصفها مشروعة، والسياسات الخارجية التي تعدُّ أخلاقية.

وفي كتابه اللاحق مستقبل القوة، يوضح ناي أنَّ القوة الناعمة أصبحت أكثر أهمية في عصر المعلومات، والاتصال الرقمي، لأنَّ التأثير في عقول الناس، ومشاعرهم، قد يكون أكثر فاعلية من السيطرة على أراضيهم [6]، لذا فإنَّ الدول التي تنجح في بناء سرديات إيجابية حول نفسها، عبر الإعلام، والتعليم، والمساعدات، والدبلوماسية العامة، تستطيع أن تحقق مصالحها من دون اللجوء إلى القوة المادية، فالقوة الناعمة تعمل على خلق بيئة من الثقة، والقبول، تمهد الطريق لاستخدام القوة الصلبة عند الضرورة بطريقة مشروعة.

---

(3) John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, 1st ed., New York: W. W. Norton & Company, 2001, pp. 57–59.

(4) Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations, 1st ed., Garden City, NY: Doubleday & Company, 1966, p. 123.

(5) Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, 1st ed., New York: PublicAffairs, 2004, pp. 10–12.

(6) Joseph S. Nye, The Future of Power, 1st ed., New York: PublicAffairs, 2011, pp. 81–85.

رابعًا- القوة الذكية (التكامل بين الإكراه والجاذبية)

في بداية القرن الحادي والعشرين، برزت الحاجة إلى إعادة تعريف القوة بصورة تجمع بين الصلابة، والمرونة. ومن هنا ظهر مفهوم **القوة الذكية (Smart Power)**، الذي يعدُّ امتدادًا، وتكاملًا، بين مفهومي القوة الصلبة، والناعمة. وقد قدم **جوزيف ناي** تعريفًا إجرائيًا لهذا المفهوم، في مقالته المنشورة في مجلة "Foreign Affairs" بعنوان احصل على الذكاء، دمج القوة الصلبة والناعمة، إذ قال: إنَّ القوة الذكية هي القدرة على الجمع بذكاء، بين الإكراه والإقناع بطريقة تتناسب مع الموقف، لتحقيق النتائج المرجوة بأقل تكلفة ممكنة (7).

ويشير **كارل فون كلوزفيتز** في كتابه عن الحرب، إلى أنَّ الحرب ليست هدفًا في ذاتها، بل وسيلة سياسية لتحقيق غاية محددة، وأنَّ الخطأ الأكبر هو فصل العمل العسكري عن المنظور السياسي(8)، وكانت هذه الرؤية البذرة الأولى لفكرة القوة الذكية، التي ترى أنَّ الاستخدام الفعَّال للقوة، يعتمد على مدى ارتباطه بهدف سياسي مشروع.

وفي إطار تطور الفكر الاستراتيجي الحديث، أصدرت لجنة الدراسات الاستراتيجية الأمريكية تقريرًا بعنوان القوة الذكية الأمريكية: من أجل أمن وازدهار أذكى، أوصت فيه بضرورة استثمار الولايات المتحدة في التحالفات، والمؤسسات متعددة الأطراف، واستخدام القوة الناعمة جنبًا إلى جنب مع القوة العسكرية الصلبة، لتجديد شرعيتها الدولية(9). وتتمثل القيمة النظرية لمفهوم القوة الذكية، في كونه **منهجًا للتفكير الاستراتيجي**، أكثر منه مجرد تصنيف جديد للقوة، فهو يهدف إلى توجيه الموارد المتنوعة للدولة بطريقة متناسقة، ومتدرجة، تراعي التوقيت، والسياق، وردود الفعل المحتملة.

خامسًا- البنية الفلسفية والأخلاقية للقوة الذكية

إنَّ التميز الرئيس في القوة الذكية لا يكمن في أدواتها، بل في **منهجها الأخلاقي، والإدراكي**، في إدارة النفوذ، فبينما تركز القوة الصلبة في الهيمنة، والقوة الناعمة في الجاذبية، تركز القوة الذكية في الموازنة بين الاثنين، بما يضمن تحقيق الأهداف من دون الإضرار بالنظام الدولي، أو فقدان الشرعية الأخلاقية. ويشير **جون بيرتون** في كتابه الصراع والتسوية في العلاقات الدولية، إلى أنَّ إدارة الصراع الناجحة لا تعتمد على الغلبة، بل على القدرة على توجيه التفاعلات بطرق تقلل من الخسائر، وتزيد من فرص التعاون(10). هذه الفكرة تمثل بعدًا إنسانيًا ضمنيًا في مفهوم القوة الذكية.

---

(7) Joseph S. Nye, "Get Smart: Combining Hard and Soft Power," Foreign Affairs, Vol. 88, No. 4, New York: Council on Foreign Relations, 2009, pp. 160–163

(8) Carl von Clausewitz, On War, trans. J.J. Graham, London: N. Trübner & Co., 1874, pp. 85–87

(9) Richard L. Armitage & Joseph S. Nye, CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America, Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2007, p. 5.

(10) John W. Burton, Conflict and Communication: The Use of Controlled Communication in International Relations, London: Macmillan, 1969, pp. 41–44 .

كذلك يلفت **ستيفن لوكس** في عمله الكلاسيكي القوة: رؤية جذرية، إلى أنَّ القوة ليست مجرد قدرة على فرض الإرادة، بل أيضا قدرة على تشكيل إدراك الآخرين، وتحديد ما هو ممكن أو مقبول لديهم. هذا البعد الإدراكي هو ما يجعل القوة الذكية فعلًا سياسيًا ثقافيًا بامتياز، لأنَّها تعمل في حقل الرموز، والأفكار، بقدر ما تعمل في حقل القوة المادية.(11). ومن هنا يمكن القول: إنَّ القوة الذكية ليست فقط توازنًا بين الصلب، والناعم، بل **منظومة قيمية، وفكرية**، تحاول المواءمة بين المصلحة والشرعية، والغاية والوسيلة، وهو ما يمنحها طابعها الأخلاقي الحديث.

سادسًا- تطبيقات القوة الذكية في النظام الدولي المعاصر

تجلت ملامح القوة الذكية في سياسات العديد من القوى الكبرى في العقدين الأخيرين، فقد اعتمدت **الولايات المتحدة الأمريكية** في استراتيجياتها بعد عام (2001)، على مزيج من القوة العسكرية الصلبة، والدبلوماسية العامة، والمساعدات الإنسانية، وبرامج التبادل الثقافي، محاولة إعادة بناء صورتها بعد الانتقادات التي وجهت إلى حروبها المباشرة. كما استخدمت **الصين** نموذجًا مغايرًا يقوم على الدمج بين الاستثمار الاقتصادي، والمبادرات الثقافية، عبر مشروع "الحزام والطريق"، الذي يجسد شكلًا من أشكال القوة الذكية الاقتصادية(12). وتظهر هذه الأمثلة أنَّ القوة الذكية باتت سمة العصر، وأنَّ إدارة النفوذ لم تعد تقوم على التفوق العسكري وحده، بل على **القدرة على بناء الصورة الذهنية، والشرعية الدولية**، التي تجعل من استخدام القوة الصلبة، مقبولًا أو مسوغًا عند الضرورة.

لقد مرَّ مفهوم القوة في العلاقات الدولية، بمسار تطوري طويل من الفهم المادي البحت، إلى الفهم المركب، والمتعدد الأبعاد، وجاء مفهوم **القوة الذكية** ليجسد هذا التحول، بوصفه رؤية استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد، والأفكار، في آن واحد، فالدول القادرة على الجمع بين الإقناع، والإكراه، والخطاب الأخلاقي، والعمل الواقعي، هي الأكثر قدرة على تحقيق مصالحها، والحفاظ على شرعيتها الدولية، في بيئة عالمية تتسم بالتعقيد، والتداخل، وهكذا يمكن القول: إنَّ القوة الذكية ليست مجرد مفهوم نظري، بل **أداة تحليلية لفهم منطق التوازن، بين المصلحة، والقيمة**، في العلاقات الدولية الحديثة، إذ أصبح الذكاء في استخدام القوة لا القوة في ذاتها، هو معيار التفوق الحقيقي في النظام العالمي المعاصر.

المحور الثاني

التحولات في السياسة الخارجية التركية وانعكاسها في الملف السوري (2002-2016)

شهدت تركيا منذ مطلع الألفية الثالثة، تحولات جوهرية في فلسفة سياستها الخارجية، مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام (2002)، إذ سعت أنقرة إلى إعادة تعريف موقعها، ودورها، في النظامين الإقليمي، والدولي، عبر تبني مقاربة جديدة تجمع بين الانفتاح الدبلوماسي، والتنمية الاقتصادية، والهوية الثقافية الإسلامية، وقد

(11) Steven Lukes, Power: A Radical View, 2nd ed., New York: Palgrave Macmillan, 2005, pp. 30–33 .

(12) Joshua Cooper Ramo, The Beijing Consensus, London: Foreign Policy Centre, 2004, p. 7.

شكَّلت هذه المقاربة التي أسس لها داود أوغلو، الإطار النظري لما عرف لاحقًا بسياسة "القوة الناعمة"، وهي فلسفة تهدف إلى تعزيز النفوذ التركي، عن طريق الجاذبية الثقافية، والاقتصادية، بدلًا من الإكراه العسكري المباشر .

فمنذ تلك اللحظة تحولت تركيا من دولة تابعة نسبيًا في النظام الغربي، إلى فاعل يسعى إلى استقلال قراره السياسي، وامتلاك هوية متميزة بين الشرق، والغرب، متبنية مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران"، الذي مثل الركيزة الأساسية لرؤيتها الإقليمية. وقد انعكست هذه التحولات على علاقات أنقرة بالشرق الأوسط، وسوريا تحديدًا، إذ أصبحت الأخيرة نموذجًا عمليًا لتجريب هذه السياسة الجديدة.(13)

أولًا- مرحلة القوة الناعمة (2002-2010)

اعتمدت السياسة الخارجية التركية خلال العقد الأول من حكم العدالة والتنمية، على أدوات القوة الناعمة، مثل: التجارة، والمساعدات الإنسانية، والتبادل الثقافي، وتفعيل الدبلوماسية العامة. وكانت سوريا أحد أهم مجالات اختبار هذه المقاربة، إذ انتقلت العلاقات بين البلدين من القطيعة إلى التعاون الاستراتيجي. ففي عام (2004)، زار الرئيس السوري السابق بشار الأسد أنقرة، لأول مرة منذ عقود، وتمَّ توقيع اتفاقيات اقتصادية، وتجارية، وأمنية، عديدة، شكَّلت ملامح شراكة إقليمية جديدة(14). وقد فسر داود أوغلو هذا التحول، بأنَّه نتاج لتطبيق مفهوم "العمق الاستراتيجي"، الذي يقوم على تحويل الجوار الجغرافي إلى فضاء نفوذ سياسي، واقتصادي، عبر أدوات سلمية(15).

وفي هذا السياق، برزت تركيا بوصفها وسيطًا دبلوماسيًا بين سوريا، وإسرائيل، في محادثات السلام غير المباشرة عام (2008)، وهو ما عدَّ تتويجًا لنفوذها الناعم المتصاعد في الإقليم(16). لقد مكَّن هذا النهج تركيا من توسيع مجالها الحيوي، من دون مواجهة مباشرة مع القوى الكبرى، مستفيدة من النمو الاقتصادي الذي جعلها ضمن أسرع الاقتصادات الصاعدة في العالم الإسلامي(17). وهكذا أصبح التعاون التركي - السوري أنموذجًا لما يمكن تسميته بـ "الدبلوماسية النشطة"، القائمة على المصالح المتبادلة، والرمزية الثقافية المشتركة.

---

(13) يوسف الخزاعلة، التحولات في السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد 30، العدد 2، 2022،ص16.

(14) رضوان زيادة، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2002، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2014، ص 33.

(15) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محيي الدين عمر، إسطنبول، مركز الجزيرة للدراسات، (2010)، ص40.

(16)Bülent Aras and Rabia Karakaya Polat, "From Conflict to Cooperation," Security Dialogue, 2008, p. 497.

(17) Meliha Benli Altunışık, "Turkey's Soft Power in the Middle East," Turkish Studies, 2009, p. 42.

ثانيًا- من القوة الناعمة إلى التوتر الإقليمي (2011-2016)

شكَّلت الأزمة السورية بعد عام (2011)، نقطة تحول مفصلية في السياسة الخارجية التركية، فبعد سنوات من الشراكة الوثيقة، انقلب الموقف التركي سريعًا مع انطلاق الثورة السورية، لتتحول أنقرة من وسيط إقليمي، إلى طرف مباشر في الصراع[18]. هذا التحول عكس إدراكًا تركيًا بأنَّ الحفاظ على نفوذها الإقليمي، يوجب دعم القوى المعارضة للنظام السوري، انسجامًا مع رؤيتها الأخلاقية والسياسية الجديدة، القائمة على دعم "الإرادة الشعبية"[19].

ومع تدهور الأوضاع الميدانية، بدأت تركيا تمزج بين أدوات القوة الناعمة، كالإغاثة الإنسانية، واستقبال اللاجئين، وأدوات القوة الصلبة، كدعم الفصائل المسلحة، وتأمين حدودها الجنوبية، هذه المرحلة مثَّلت البذرة الأولى لما عرف لاحقًا بسياسة "القوة الذكية"، أي المزاوجة بين الدبلوماسية، والقدرة العسكرية[20]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا التحول لم يكن انفعالًا ظرفيًا، بل امتدادًا منطقيًا لتطور أدوات السياسة التركية، بعد فشل مقاربة "صفر مشاكل"[21]. فأنقرة التي اعتمدت طويلًا على الحضور الاقتصادي، والثقافي، وجدت نفسها مضطرة لتفعيل القوة الصلبة، لحماية أمنها القومي من التهديدات المتولدة، لاسيَّما بعد تصاعد نفوذ القوى الكردية على حدودها الجنوبية.

ثالثًا- انعكاسات التحول في العلاقات التركية - السورية

نتج عن هذا التحول تدهور كامل في العلاقات بين البلدين، وتحولت الحدود المشتركة إلى مسرح لتنافس النفوذ، فقد دعمت أنقرة المعارضة السورية، في حين عدَّ النظام السوري تركيا طرفًا معاديًا[22]. كما انعكس هذا التغير على صورة تركيا الإقليمية، إذ تراجع نموذجها الناعم الذي روَّج له في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، وحلَّ بدلًا عنه نموذج القوة الممزوجة بالتدخل المباشر[23].

---

(18) محمد زهير دياب، البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة سوريا (2011-2018)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، (2018)، ص10.

(19) يوسف الخزاعلة، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(20) Tarık Oğuzlu, "Middle Eastern Transformations and Turkey's Smart Power Approach," Turkish Studies, 2016, p. 126.

(21) خالد عبد القادر البكر، السياسة التركية والأمن القومي (2011-2022)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلاقات الدولية، 2022، ص41.

(22) محمد زهير دياب، مصدر سبق ذكره، ص15.

(23) Altunışık, Meliha Benli. "Turkey's Soft Power in the Middle East." Turkish Studies 10, no. 1 (2009).p48.

في المقابل كان داود أوغلو يرى أنَّ تدخل بلاده في سوريا، لم يكن تناقضًا مع فلسفة القوة الناعمة، بل تحولًا ضروريًا لفرض بيئة استراتيجية جديدة تحمي الاستقرار الإقليمي[24]. وهكذا بدأت مرحلة إعادة تعريف الدور التركي، كقوة مؤثرة تستخدم أدوات ناعمة، وصلبة، في آن واحد، استعدادًا لحقبة القوة الذكية التي ستبرز بعد (2016).

تظهر المرحلة الممتدة بين عامي (2002 و2016)، أنَّ السياسة الخارجية التركية مرَّت بانتقال هيكلي، من الاعتماد على القوة الناعمة، إلى بداية توظيف القوة الذكية، فقد استطاعت أنقرة عبر حزب العدالة والتنمية، أن تعيد صياغة هويتها السياسية الخارجية، عبر مزج الانفتاح الثقافي والدبلوماسي، بالتحرك الاستراتيجي النشط. وكانت سوريا مسرحًا مركزيًا لهذا التحول، إذ مثَّلت الانتقال من الوساطة إلى التدخل، ومن الحياد إلى الفعل المباشر. لقد تراجعت "سياسة صفر مشاكل" أمام حقائق الجغرافيا، والأمن القومي، لتؤسس لمرحلة جديدة أكثر صلابة في السلوك التركي الإقليمي.

المحور الثالث

توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية التركية في شمال سوريا (2016 - 2025)

شكَّل العام (2016)، نقطة انعطاف حاسمة في مسار السياسة الخارجية التركية، إذ انتقلت أنقرة من مرحلة التردد في الانخراط العسكري في سوريا، إلى تبني استراتيجية أكثر فاعلية، ترتكز على مفهوم "القوة الذكية"، أي الدمج المتقن بين أدوات القوة الصلبة، والناعمة، في إطار سياسي واحد. وبرز هذا التحول عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز (2016)، إذ أعادت القيادة التركية بقيادة رجب طيب أردوغان، النظر في مجمل سياستها الأمنية، والإقليمية، معتبرة أنَّ التهديدات القادمة من شمال سوريا، باتت تمس جوهر الأمن القومي التركي[25]. وهذا يؤكد أنَّ أنقرة انتقلت منذ ذلك العام، إلى اعتماد "القوة الذكية" كإطار موجه لسلوكها الخارجي، بالاستناد إلى أفكار جوزيف ناي حول مزاوجة الجاذبية بالقوة[26]. وقد تمثل التطبيق العملي لهذا المفهوم، في العمليات العسكرية التركية داخل سوريا، وفي الوقت ذاته عبر استمرار الدور الإنساني، والدبلوماسي، والاقتصادي، في المناطق التي سيطرت عليها

أولًا- التحول الاستراتيجي بعد 2016

شهدت السياسة التركية بعد عام (2016)، تحولًا جوهريًا في بنية صنع القرار الأمني، إذ دمجت الأدوات العسكرية مع السياسية في مقاربة واحدة، تهدف إلى حماية الأمن القومي، وتوسيع النفوذ الإقليمي، في آن واحد. كما تجلى ذلك في عملية **درع الفرات** (2016 – 2017)، إذ مثَّلت التطبيق العملي الأول للقوة الذكية، واعتمدت تركيا على

(24) احمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص55.

(25) خالد عبد القادر البكر، مصدر سبق ذكره، ص52.

(26) جوزيف ناي، مستقبل القوة، 2013، ص21.

التنسيق بين القوة العسكرية الميدانية، والمشاريع الإنسانية، وإعادة الخدمات في المناطق التي تمت السيطرة عليها[27].

كما سعت تركيا إلى تحويل وجودها العسكري في شمال سوريا، إلى منصة نفوذ مستدام عبر المجالس المحلية – الخدمية، والمدارس التركية، والمشاريع التنموية بتمويل حكومي، بما يجسد الجمع بين الصلابة، والمرونة[28]. كما أشار إلى ذلك داود أوغلو في أنَّ "العمق الاستراتيجي" لتركيا، لا يتحقق بالسيطرة الجغرافية لوحدها، بل أيضا بتثبيت النفوذ عبر الارتباطات الاجتماعية، والاقتصادية[29] .

ثانيًا- تطبيقات القوة الذكية في شمال سوريا

تنوعت أدوات القوة الذكية التركية في الشمال السوري، بين الأبعاد العسكرية، والسياسية، والإغاثية، والاقتصادية، ففي البعد العسكري نفذت تركيا ثلاث عمليات رئيسة: **درع الفرات (2016)، وغصن الزيتون (2018)، ونبع السلام (2019)**، بهدف تحييد التهديدات الكردية، وتنظيم داعش على حدّ سواء[30]. أما في الجانب الإنساني فقد تولت منظمات تركية، ك "آفاد" و "الهلال الأحمر"، الإشراف على برامج إعادة الإعمار، وتقديم المساعدات، ما منح أنقرة حضورًا ناعمًا في مقابل حضورها العسكري[31].

وعلى الصعيد الثقافي، تمَّ إنشاء عدد من المدارس، والجامعات التركية، في مناطق أعزاز، والباب، وإدلب، مع اعتماد الليرة التركية بدل الليرة السورية، وهو ما يعكس أداة اقتصادية - رمزية لتثبيت النفوذ التركي، وترافقت هذه الخطوات مع خطاب سياسي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال كلمة له في مجلس الأمة التركي، أكَّد فيها أنَّ وجود تركيا في شمال سوريا، ليس احتلالًا بل مسؤولية أخلاقية، وإنسانية، تجاه الجوار.

ثالثًا- التحالفات والبيئة الإقليمية المحيطة

أفرزت التجربة التركية في شمال سوريا، مزيجًا معقدًا من النجاحات، والتحديات. فعلى مستوى الأمن القومي، تمكنت أنقرة من إبعاد الخطر الكردي عن حدودها المباشرة، وتأمين عمق ميداني داخل الأراضي السورية. لكن على المستوى السياسي، واجهت تركيا انتقادات دولية بشأن شرعية وجودها العسكري، وطبيعة إدارتها للمناطق الخاضعة لنفوذها. أمَّا من منظور "القوة الذكية"، فقد أظهرت التجربة قدرة تركيا على المزج بين أدوات الردع،

(27) محمد زهير دياب، مصدر سبق ذكره، ص18.

(28) مازن عبد الله البدراني، القوة الذكية في السياسة الخارجية التركية في شمال غرب سوريا (2016-2024)، مجلة جامعة الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية، المجلد 12، العدد 1، 2024، ص 23.

(29) أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(30) محمد زهير دياب، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(31) خالد عبد القادر البكر، مصدر سبق ذكره، ص 55.

وأدوات الجذب، غير أنَّ محدودية الموارد الاقتصادية، والضغوط الدبلوماسية، قلَّصت من فعَّالية هذا النموذج في بعض المراحل. كما أنَّ تركيا نجحت في تكييف مفهوم القوة الذكية، مع بيئة مضطربة مثل سوريا، لكنَّها لم تبلغ بعد مرحلة القوة الإقليمية المستقرة.

ولم يقتصر توظيف القوة الذكية على الداخل السوري، بل شمل إدارة أنقرة لعلاقاتها مع القوى الإقليمية، والدولية، المؤثرة في الملف السوري، فقد أعادت تركيا تموضعها ضمن معادلة "أستانا"، بالتعاون مع روسيا، وإيران، متبنية دبلوماسية مرنة تجمع بين التنسيق السياسي، والمنافسة الميدانية[32]. وكان هذا التوازن يعكس مهارة في إدارة القوة الذكية، عبر استخدام التفاهمات التكتيكية لتقليص التهديدات، من دون التخلي عن الأهداف الاستراتيجية للقيادة التركية.

في المقابل حافظت تركيا على قنوات اتصال مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، عبر خطاب يربط بين الأمن القومي التركي، والاستقرار الإقليمي، مستثمرة أدواتها الإعلامية، والثقافية، لتسويق نموذجها كقوة مسؤولة، وبذلك تحولت القوة الذكية التركية إلى منظومة تفاعلية متعددة الأبعاد، تجمع بين الشرعية الإقليمية، والدينامية العسكرية، والسياسية.

ويظهر تحليل تجربة تركيا في شمال سوريا بعد عام (2016)، أنَّ التحول نحو القوة الذكية لم يكن مجرد خيار تكتيكي، بل إعادة صياغة لمبدأ العمق الاستراتيجي نفسه، بما يتلاءم مع واقع الصراعات الجديدة، فقد أثبتت أنقرة قدرتها على الدمج بين الحضور العسكري، والنفوذ الإنساني، والاقتصادي، لتتحول من فاعل متأثر بالأزمات الإقليمية، إلى فاعل مؤثر فيها. لكن هذا التحول ما زال يواجه معادلة دقيقة، بين الحفاظ على النفوذ، والطموح الإقليمي، ومتطلبات الأمن القومي، فضلًا عن أنَّ التجربة التركية في شمال سوريا، تمثل تجسيدًا عمليًا لمفهوم القوة الذكية، كما صاغه جوزيف ناي، وطورته أنقرة، وفقًا لخصوصيتها الجيوسياسية.

المحور الرابع

انعكاسات التحول في السياسة الخارجية التركية في مكانة تركيا الإقليمية في سوريا (2016-2025)

تمثّل الساحة السورية الميدان الأبرز، الذي تجسدت فيه التحولات العميقة في السياسة الخارجية التركية منذ عام (2011)، إذ تحولت الأزمة السورية من كونها شأنًا إقليميًا محدود التأثير، إلى ساحة اشتباك مفتوح للقوى الإقليمية، والدولية. ومع استمرار الحرب، وتزايد التعقيد الميداني، وجدت أنقرة نفسها مضطرة لإعادة صياغة

(32) SJCF – Journal of Legal, Political and Social Sciences. "The Transformation of Turkish Foreign Policy and the Decline of Zero Problems Strategy." Vol. 43, no. 78 (2020).p30.

مقاربتها تجاه الأزمة السورية، بصورة تعكس تغيرًا في أولوياتها، ومفاهيمها الاستراتيجية، فمن سياسة "صفر مشاكل مع الجيران"، التي روَّج لها أحمد داود أوغلو في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، انتقلت تركيا إلى نهج أكثر **براغماتية، وو اقعية**، يقوم على توظيف عناصر **القوة الصلبة، والذكية**، في الوقت ذاته، لتحقيق أهدافها الأمنية، والسياسية، داخل سوريا.

إنَّ هذا التحول لم يكن مجرد تبدل تكتيكي في أدوات السياسة الخارجية، بل مثَّل انعطافة استراتيجية في **موقع تركيا الإقليمي**، إذ أعادت صياغة علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة، وروسيا، وإيران، والمعارضة السورية، فضلًا عن إعادة تعريف دورها في الشمال السوري، من داعم للمعارضة إلى فاعل إقليمي يمتلك نفوذًا مباشرًا على الأرض، وقد أسهمت هذه المراحل في تعزيز النفوذ التركي في شمال سوريا، بما في ذلك الجوانب الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية. وعن طريق هذا المحور، نحاول أن نبني فهمًا أعمق للآليات التي اعتمدتها تركيا، لتحويل وجودها الميداني إلى نفوذ سياسي، واستراتيجي مستدام.

أولًا- ملامح التحول التركي في الساحة السورية

انتقلت أنقرة من مرحلة الانفتاح، والدبلوماسية الناعمة، إلى التدخل العسكري المباشر، وصولًا إلى تبني نهج القوة الذكية، الذي جمع بين النفوذ العسكري، والمدني. وعكست هذه المراحل مرونة تكتيكية، واستمرارية استراتيجية، هدفت إلى الحفاظ على المصالح التركية، وتعزيز موقعها الإقليمي ضمن التوازنات المعقدة في سوريا. وقد مرَّ **التحول التركي في سوريا** بثلاث مراحل رئيسة، هي:

1. **مرحلة الانفتاح والدعم السياسي (2011-2015)**

في هذه المرحلة، تبنت تركيا سياسة القوة الناعمة، معتمدة على أدواتها الدبلوماسية، والإعلامية، والاقتصادية، لتشجيع النظام السوري على الإصلاح السياسي، قبل أن تنحاز لاحقًا للمعارضة المسلحة بعد فشل المساعي السياسية، وهذا الموقف استند إلى قناعة تركية بأنَّ سقوط النظام، سيمنحها فرصة لتوسيع نفوذها الإقليمي، عبر دعم قوى الإسلام السياسي القريبة من حزب العدالة والتنمية[33]. إلا أنَّ تعقد الصراع، وتدخل القوى الدولية، قلَّص قدرة أنقرة على التأثير بالوسائل الناعمة، فبدأت تبحث عن مقاربة جديدة أكثر صلابة.

2. **مرحلة التدخل العسكري المباشر (2016-2020)**

مع تصاعد تهديدات حزب العمال الكردستاني(PKK)، وامتداده السوري المتمثل في وحدات حماية الشعب (YPG)،أطلقت تركيا سلسلة عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية، درع الفرات (2016)، وغصن الزيتون (2018)، ونبع السلام (2019)، هدفت هذه العمليات إلى منع قيام كيان كردي متصل جغرافيًا قرب حدودها

(33) SJCF – Journal of Legal, Political and Social Sciences. "The Transformation of Turkish Foreign Policy and the Decline of Zero Problems Strategy." Vol. 43, no. 78 (2020).p29.

الجنوبية، فضلًا عن ترسيخ وجود أمني تركي مباشر في الشمال السوري[34]. وقد عزز هذا الوجود مكانة تركيا، كقوة ميدانية ذات قدرة على فرض وقائع جديدة، ما منحها أوراق ضغط في مسارات التفاوض اللاحقة، لاسيَّما في محادثات أستانة، وسوتشي.

3. **مرحلة إعادة التموضع الدبلوماسي (2020-2025)**

بعد سنوات من الانخراط العسكري، بدأت أنقرة بالتحرك نحو **نهج القوة الذكية**، الذي يجمع بين القوة الصلبة (الوجود العسكري)، والقوة الناعمة (المساعدات الإنسانية، والتعليم، والبنية التحتية، والإدارة المحلية)، فقد توسع الدور التركي في مناطق الشمال السوري، من السيطرة الأمنية إلى تقديم خدمات مدنية، وتعليمية، وصحية، بما يهدف إلى "نموذج استقرار تركي" داخل سوريا[35]. في الوقت نفسه، انخرطت تركيا في مفاوضات غير مباشرة مع النظام السوري بوساطة روسية – إيرانية، محاولة منها لإعادة تشكيل معادلة النفوذ، بما يحقق مصالحها الأمنية من دون خسارة موقعها بين حلفائها.

هذه المراحل الثلاث عكست **مرونة تكتيكية، واستمرارية استراتيجية**، في السياسة التركية، إذ كان الهدف الرئيس هو **منع تشكّل تهديد كردي** جنوب الحدود، و**الحفاظ على النفوذ التركي داخل سوريا**، كجزء من هندسة التوازنات الإقليمية الجديدة.

ثانيًا- العلاقات التركية - الروسية - الإيرانية في الملف السوري

منذ عام (2016)، شكَّل الملف السوري ساحة رئيسة لتقاطع المصالح التركية، مع كل من روسيا، وإيران، إذ وجدت أنقرة نفسها مضطرة إلى تبني نهج **الانخراط البراغماتي** مع خصومها التقليديين، من أجل الحفاظ على موطئ قدم في المعادلة السورية الجديدة، ومن الواضح أنَّ هذا الانخراط لم يكن قائمًا على الثقة المتبادلة، بقدر ما كان **تحالف ضرورة** فرضته التطورات الميدانية، والسياسية، على الأرض[36]. فبعد إسقاط تركيا للطائرة الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر (2015)، دخلت العلاقات بين أنقرة، وموسكو، مرحلة توتر حاد، إلا أنَّ الطرفين توصلا لاحقًا إلى تفاهمات استراتيجية، تمخضت عنها **محادثات أستانة** عام (2017)، والتي انضمت إليها إيران بوصفها شريكًا ثالثًا.

ويمكن اعتبار أنَّ منصة أستانة كانت نقطة تحول في إدارة الملف السوري، إذ نقلت تركيا مركز الثقل من المفاوضات الدولية في جنيف (ذات الطابع الغربي)، إلى إطار إقليمي أكثر توافقًا مع مصالحها الأمنية. وقد مثَّلت هذه الخطوة تعبيرًا عمليًا، عن مبدأ **القوة الذكية** في السياسة التركية، أي الجمع بين النفوذ العسكري في الميدان، والمرونة الدبلوماسية في التفاوض[37]. وفي ظلّ هذه الظروف، بنت تركيا مع روسيا **تفاهمًا وظيفيًا**، يقوم على تقسيم مناطق

(34) محمد زهير دياب، مصدر سبق ذكره، ص 12

(35) مازن عبد الله البدراني، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(36) يوسف الخزاعلة، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(37) مازن عبد الله البدراني، مصدر سبق ذكره، ص30.

النفوذ في الشمال السوري، إذ احتفظت موسكو، والنظام السوري، بالسيطرة على غرب حلب، وحماة، وحمص، في حين بسطت أنقرة نفوذها في الشمال، والشمال الغربي، لاسيَّما إدلب، وريف حلب.

وقد سمح هذا الترتيب لتركيا بترسيخ وجودها العسكري، والإنساني، من دون مواجهة مباشرة مع النظام، مقابل التزامها بعدم دعم الجماعات المسلحة المتطرفة، وهو ما حافظ على **توازن هش للمصالح** بين الطرفين[38]. أمَّا في علاقتها مع إيران، فقد تبنت تركيا سياسة مزدوجة تجمع بين **المنافسة، والتنسيق**، فبينما تختلف أنقرة، وطهران، حول مستقبل النظام السوري، ودور الفصائل المسلحة الشيعية، إلا أنَّهما لا تتقاطعان في رفض الانفصال الكردي، والسعي إلى الحفاظ على وحدة الأراضي السورية[39]، وقد استطاعت تركيا عبر هذه السياسة، أن تحول علاقاتها مع إيران، وروسيا، إلى **قناة توازن إقليمي**، تمنع انفراد أي طرف بإدارة المشهد السوري، وتؤمن لها هامشًا من المناورة السياسية، والعسكرية.

كما أنَّ الوثائق الرسمية التركية، تظهر أنَّ هذه الشراكة الثلاثية (روسيا - تركيا - إيران)، كانت أداة لتقويض النفوذ الأمريكي في شمال شرق سوريا، لاسيَّما بعد انسحاب القوات الأمريكية الجزئي عام (2019)، إذ ملأت تركيا الفراغ تدريجيًا عبر قواتها، والجيش الوطني السوري الموالي لها[40]، لذا فإنَّ التحالف الثلاثي في أستانة، لم يكن تحالفًا أيديولوجيا أو تحالف ثقة، بل هو **تحالف ظرفي تفرضه المعادلة الميدانية**، يقوم على تبادل المنافع[41]:

- روسيا كانت تحتاج تركيا لضمان توازنات إدلب.
- كانت تركيا بحاجة روسيا لتفادي الاصطدام بالنظام السوري، ولشرعنة وجودها العسكري.
- استخدمت إيران التنسيق الثلاثي لتأمين خطوط دعمها نحو لبنان.

ومع ذلك بقي هذا التفاهم هشًا، ومتغيرًا، تبعًا للتطورات الميدانية، والسياسية، وهو ما جعل **المكانة الإقليمية لتركيا في سوريا، مرتبطة بقدرتها على الحفاظ على هذا التوازن الدقيق**، بين الشراكة، والمنافسة، في آن واحد.

ثالثًا- انعكاس الدور العسكري والإنساني التركي على نفوذه الإقليمي داخل سوريا

مثَّل الدور التركي في الساحة السورية، أحد أبرز الأمثلة على كيفية توظيف **القوة الشاملة**، بأبعادها العسكرية، والإنسانية، والمدنية، لتعزيز المكانة الإقليمية. فمنذ عام (2016)، سعت تركيا إلى ترسيخ حضورها في الشمال

(38) محمد زهير دياب، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(39) SJCF – Journal of Legal, Political and Social Sciences. "The Transformation of Turkish Foreign Policy and the Decline of Zero Problems Strategy." Vol. 43, no. 78 (2020).p31

(40) خالد عبد القادر البكر، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(41) مازن عبد الله البدراني، مصدر سبق ذكره، ص 33.

السوري، ليس فقط عبر **الوجود العسكري المباشر**، بل عن طريق بناء نموذج إداري، وأمني، واجتماعي، يعكس مقاربة **القوة الذكية** في السياسة الخارجية.

كما أنَّ تركيا اعتمدت في تدخلها العسكري، على ثلاث عمليات رئيسة، هي: **درع الفرات (2016)**، وغصن **الزيتون (2018)**، و**نبع السلام (2019)**، كان الهدف الأساسي لهذه العمليات، منع تمدد وحدات حماية الشعب (YPG)، التي تعدّها أنقرة امتدادًا لحزب العمال الكردستاني (PKK)، وتطهير الشريط الحدودي من العناصر التي تراها تركيا تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي(42). وقد أثبتت هذه العمليات قدرة الجيش التركي على تنفيذ **عمليات عابرة للحدود** بكفاءة عالية، ما عزز صورة تركيا كقوة عسكرية إقليمية، قادرة على حماية مصالحها بنفسها، من دون الاعتماد الكامل على التحالفات الغربية أو الناتو.

وتمثل هذه الاستقلالية العسكرية تحولًا جوهريًا في مفهوم **الأمن الإقليمي التركي**، الذي أصبح قائمًا على "المبادرة الوقائية"، بدلًا من "الدفاع السلبي"(43). لكن الجانب الأهم في التجربة التركية في شمال سوريا، كان **التحول من السيطرة العسكرية إلى النفوذ المدني، والإنساني**، فبعد كل عملية عسكرية، كانت أنقرة تنشئ إدارة محلية مرتبطة بالولايات الحدودية التركية، مثل غازي عنتاب، وكيليس، وشانلي أورفا، وتبدأ بإعادة تأهيل البنية التحتية، والمرافق الخدمية، في المدن السورية المحررة، مثل: إعزاز، وجرابلس، والباب.

وقد أنشأت تركيا في هذه المناطق مدارس، ومراكز طبية، ومجالس محلية، وأدخلت العملة التركية بدلًا من الليرة السورية، ممَّا أسهم في إدماج هذه المناطق في دائرة التأثير الاقتصادي التركي، كما استخدمت أنقرة منظمات حكومية، وغير حكومية، مثل: **الهلال الأحمر التركي، ووكالة التعاون والتنسيق التركية (TİKA)**، لتقديم مساعدات إنسانية واسعة، شملت الغذاء، والدواء، والمأوى للنازحين السوريين. هذه المقاربة سمحت لها ببناء **شبكات ولاء محلية**، وترسيخ صورة تركيا كحامٍ للمجتمعات السنية في الشمال السوري، ما منحها **عمقًا اجتماعيًا** يساند وجودها السياسي، والعسكري(44).

ويرى الباحث أنَّ انقرة استطاعت عبر العلاقات الإقليمية، وبمساعدة السياسة المزدوجة (العسكرية - الإنسانية)، في **تحسين صورة تركيا أمام العالم الإسلامي**، بعد الانتقادات التي وجهت لها في بدايات تدخلها العسكري، فقد تحول الخطاب التركي من التدخل لحماية المصالح القومية، إلى التدخل لحماية المدنيين، وإرساء الاستقرار، كما أنَّ الدمج بين الأدوات الصلبة، والناعمة، جعل تركيا تمتلك نفوذًا **متعدد الأبعاد** في سوريا:

- **نفوذ أمني - عسكري** عن طريق قواتها الميدانية.
- **نفوذ إداري - اقتصادي** عبر سيطرتها على البنية الخدمية المحلية.

(42) محمد زهير دياب، مصدر سبق ذكره، ص14.

(43) خالد عبد القادر البكر، مصدر سبق ذكره، ص47.

(44) مازن عبد الله البدراني، مصدر سبق ذكره، ص31.

- **نفوذ اجتماعي - ثقافي** عبر دعم التعليم، والدين، والإعلام المحلي.

هذه العناصر مجتمعة شكَّلت **نموذجًا تركيًا خاصًا من القوة الذكية**، استطاع أن يحافظ على استمرارية النفوذ التركي في سوريا، حتى في ظلّ تراجع الانخراط الأمريكي، والغربي، إلا أنَّ هذا النفوذ واجه **تحديات هيكلية**، أبرزها:

1. محدودية الموارد المالية اللازمة لاستدامة الإدارة المدنية في المناطق السورية.
2. حساسية العلاقات مع روسيا، والنظام السوري، الذي يسعى إلى استعادة السيطرة على الشمال.
3. تصاعد المعارضة الكردية، والانتقادات الأوروبية، للوجود التركي المستمر.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يبقى **النفوذ التركي في سوريا** أحد أعمدة مكانة أنقرة الإقليمية الجديدة، إذ أصبح ينظر إلى تركيا كقوة إقليمية، تمتلك أذرع ميدانية تتجاوز حدودها الجغرافية، وتمارس سياسة **الردع الإقليمي الوقائي**، بدلًا من السياسة الدفاعية التقليدية.

المحور الخامس

التقييم الاستر اتيجي للتحول التركي في سوريا واستشراف المستقبل (2016-2025)

إنَّ قراءة التحولات في السياسة التركية تجاه سوريا خلال العقد الماضي، تكشف عن **نقلة نوعية في بنية الدور الإقليمي لتركيا**، إذ انتقلت من فاعل يعتمد على الخطاب الأيديولوجي، والدبلوماسية الناعمة، إلى قوة إقليمية نشطة، توظف مزيجًا من الأدوات العسكرية، والإنسانية، والسياسية، في آن واحد.

أولًا- التقييم الاستر اتيجي للتحول التركي في سوريا

هذا التحول على الرغم من نجاحه النسبي، في تعزيز النفوذ التركي داخل الساحة السورية، إلا أنَّه ولَّد نتائج مزدوجة من حيث **تعزيز المكانة الإقليمية من جهة، وزيادة الضغوط، والتحديات، من جهة أخرى، وفقًا للآتي:**

1. تعزيز المكانة الإقليمية عبر القوة الذكية

أدى الدمج بين القوة العسكرية الميدانية، والمقاربات المدنية، إلى ترسيخ ما يمكن تسميته بـ "النفوذ التركي المركب"، وهو نفوذ لا يقوم فقط على السيطرة الجغرافية، بل يتعداه لإدارة المجتمعات المحلية في شمال سوريا، سياسيًا، واقتصاديًا، هذا الوجود سمح لأنقرة بالتحول من مجرد داعم للمعارضة، إلى **قوة حاكمة بحكم الأمر الو اقع** في بعض المناطق السورية، ما منحها **أداة ضغط استر اتيجية** في مسارات الحل السياسي المستقبلي[45].

(45) مازن عبد الله البدراني، مصدر سبق ذكره، ص36.

كما أكسب هذا الدور تركيا **ثقلًا تفاوضيًا** في المباحثات الإقليمية، سواء في مسار أستانة مع روسيا، وإيران، أو في اللقاءات الأمنية مع النظام السوري برعاية موسكو، وأصبحت أنقرة شريكًا لا يمكن تجاوزه، في أي ترتيبات تخص مستقبل شمال سوريا، وهو ما رفع من وزنها النسبي في معادلات الأمن الإقليمي.

2. حدود القوة التركية في سوريا

على الرغم من النجاحات الميدانية، فإنَّ الدور التركي واجه **قيودًا هيكلية**، نابعة من طبيعة البيئة السورية المعقدة، ومن تداخل المصالح الدولية، والإقليمية فيها. فمن الناحية الأولى، اعتمد استمرار الوجود التركي على **تفاهمات غير مستقرة مع روسيا**، إذ تمثّل إدلب نقطة توتر دائمة بين الطرفين، بسبب تمركز الفصائل المسلحة فيها. ومن الناحية الثانية، كان **النظام السوري** لا يزال يرفض أي شرعنة للوجود التركي، معتبرًا إياه احتلالًا، ما وضع أنقرة أمام معضلة قانونية، وسياسية، على المدى الطويل. كما أنَّ **الضغوط الأمريكية، والأوروبية**، لاسيَّما المتعلقة بحقوق الإنسان، واللاجئين، أضعفت من المشروعية الدولية للموقف التركي، وحجمت من قدرته على تحويل النفوذ الميداني، إلى مكاسب دبلوماسية مستدامة(46).

3. البعد الاقتصادي والإنساني للمكانة التركية

على الرغم من أنَّ البعد العسكري، شكَّل الأساس الأول للحضور التركي، فإنَّ أنقرة سعت إلى تحويل هذا الوجود، إلى نموذج تنموي مصغر في شمال سوريا، فقد أنشأت مناطق صناعية، وتجارية، صغيرة، وربطت السوق المحلية السورية بالاقتصاد التركي، في محاولة لخلق **تكامل اقتصادي وظيفي**، يعزز الاعتماد المتبادل، ويحول دون عودة مناطق الشمال إلى سيطرة النظام، أو الفوضى(47). كما أسهمت المشاريع التعليمية، والإغاثية، التي تنفذها مؤسسات، مثل: **الهلال الأحمر التركي، و(TİKA)**، في تحسين صورة تركيا لدى شرائح من السوريين، ما منحها **رأس مال** داعمًا لاستمرار نفوذها، ومع ذلك فإنَّ استمرار الأعباء المالية، والضغط الداخلي الناتج عن ملف اللاجئين، قد حدَّ من قدرة أنقرة على مواصلة هذا الدور بالزخم نفسه(48) .

ويمكن القول: إنَّ التحول التركي في سوريا بين عامي (2016 و2025)، أسهم في إعادة تعريف مفهوم المكانة الإقليمية لتركيا. فأنقرة اعتمدت على أدوات الدبلوماسية التقليدية، والخطاب الأيديولوجي، ومارست **نفوذًا متعدد الأبعاد**، قائمًا على الحضور الميداني، والإدارة المحلية، والمرونة الدبلوماسية. ومع ذلك فإنَّ هذا النفوذ الذي تحقق، وعلى الرغم من عمقه الجغرافي، والاجتماعي، إلا أنَّه كان **محدود الشرعية الدولية**، ومرتبطًا بتوازنات القوى الإقليمية

(46) المصدر نفسه، ص38.

(47) خالد عبد القادر البكر، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(48) يوسف الخزاعلة، مصدر سبق ذكره، ص 29.

المتغيرة، لذا فإنَّ المكانة الإقليمية لتركيا في سوريا، ستبقى مرهونة بقدرتها على **تحويل سيطرتها الميدانية، إلى مكسب استراتيجي مستدام**، يحقق الاستقرار، ويخدم مصالحها.

ثانيًا- الاتجاهات المستقبلية المحتملة للدور التركي

يرتكز الدور التركي في سوريا على مثلث بنيوي، يتألف من الأمن القومي، والنفوذ الإقليمي، والهوية الحضارية. فبينما يمثل منع نشوء كيان كردي مستقل، ضرورة أمنية وجودية، تسعى أنقرة في الوقت ذاته إلى تكريس حضورها، كفاعل مركزي في صياغة مستقبل النظام السوري، وتستخدم في سبيل ذلك "القوة الذكية"، التي تمزج بين الردع العسكري، والأدوات الناعمة (الاقتصاد، والتعليم، والإدارة المدنية).

وبناءً على هذه المعطيات، يمكن استشراف مستقبل هذا الدور، وفق المسارات الآتية:

1. سيناريو التصاعد (النموذج التوسعي المستدام)

يفترض هذا السيناريو نجاح تركيا، في تحويل نفوذها المؤقت إلى "نفوذ مؤسسي دائم"، وذلك عبر تعميق الارتباط الاقتصادي، والثقافي، في مناطق الشمال السوري، عن طريق المجالس المحلية، وتعميم النموذج التركي في الخدمات، والتعليم، بالنتيجة سترسخ تركيا نفسها كرقم صعب في المعادلة الإقليمية، إذ يصبح وجودها ضرورة لاستقرار المنطقة، ممَّا يجبر القوى الدولية على القبول بدورها كوصي شرعي على "منطقة عازلة" ممتدة، وإعادة تعريف حدود نفوذها في المشرق العربي، كقوة إقليمية مهيمنة.

2. سيناريو الاستقرار (الموازنة البراغماتية)

يركز هذا السيناريو على "المراوحة الإيجابية"، والحفاظ على المكتسبات الحالية من دون توسع إضافي، عبر الاستمرار في سياسة الموازنة الدقيقة، بين الضغوط الغربية، والاحتياجات الأمنية الميدانية، مع التركيز في "القوة الذكية الدفاعية". والنتيجة بقاء الدور التركي كأداة لإدارة الصراع، وليس حسمه، إذ تكتفي أنقرة بضمان العمق الأمني، ومنع التهديدات الحدودية، مع الحفاظ على قنوات التفاوض مفتوحة مع الأطراف الدولية (روسيا والولايات المتحدة) كافة، لضمان عدم استنزاف قدراتها العسكرية.

3. سيناريو التراجع (انحسار القوة الذكية)

يتوقع هذا السيناريو تراجع فاعلية الأدوات التركية، نتيجة متغيرات ضاغطة (داخلية أو دولية)، وتعثر نموذج الإقناع (القوة الناعمة)، مقابل تصاعد كلفة الإكراه (القوة العسكرية)، أو حدوث توافق دولي يهمش الدور التركي في التسوية النهائية. بالنتيجة يتقلص النفوذ المؤسسي التركي تدريجيًا، ويتحول الوجود العسكري من عنصر قوة إلى عبء استراتيجي، ممَّا قد يضطر أنقرة إلى تقديم تنازلات جوهرية في ملف الشمال السوري، مقابل ضمانات أمنية محدودة بخصوص أمن حدودها المباشرة.

ويرى الباحث أنَّ مستقبل الدور التركي في سوريا، يرتكز على مجموعة من **الدو افع البنيوية**، المرتبطة بالهوية، والمصلحة، والأمن. فمن منظور **الأمن القومي**، ترى أنقرة أنَّ أي كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية، يشكّل تهديدًا وجوديًا، وهو ما يدفعها إلى البقاء في العمق السوري، لضمان عمق أمني عازل. ومن منظور **النفوذ الإقليمي**، تسعى تركيا إلى تكريس نفسها كفاعل رئيس في معادلة الشرق الأوسط الجديد، ومستقبل النظام السوري. أمَّا من منظور **الهوية الحضارية**، فتستخدم أنقرة خطابًا يقوم على "المسؤولية التاريخية" تجاه شعوب المنطقة، وهو خطاب يمزج بين البعد القيمي الإسلامي، والمصلحة الجيوسياسية، ويعزز أدوات القوة الناعمة. وعليه فإنَّ السياسة التركية تجاه سوريا، ليست لحظية بل تعبر عن **رؤية طويلة الأمد**، تهدف إلى ترسيخ النفوذ في الجغرافية السورية، وإعادة تعريف حدود الدور الإقليمي لتركيا في المشرق.

كما يرجح الباحث أنَّ تركيا ستعزز نفوذها المحلي داخل سوريا، عبر المجالس المدنية، والخدمات العامة، والتعليم، والإعلام "نفوذ مؤسسي دائم"، عبر أدوات اقتصادية، وثقافية، وتعليمية، وهذا الاتجاه يعكس **القوة الذكية الدفاعية**، التي تهدف إلى تأمين المصالح من دون توسع عدواني، ليبقى الإطار الضابط لهذه المساعي التركية، الموازنة بين علاقاتها مع الغرب، واحتياجاتها الأمنية الميدانية.

فضلًا عن أنَّ مستقبل الدور التركي في سوريا، مرتبط بقدرة أنقرة على المحافظة **على التوازن بين الإكراه، والإقناع**، أي بين قوتها العسكرية، وأدواتها الناعمة. فتركيا ستسعى إلى تكريس نموذجها الإقليمي، عبر توسيع نفوذها الاقتصادي، والثقافي، في الجانب السوري. وبذلك يمكن القول: إنَّ الدور التركي في سوريا خلال العقد القادم، سيبقى ساحة اختبار لمدى فاعلية مفهوم القوة الذكية في العلاقات الدولية، ليس فقط كأداة تحليلية، بل كممارسة سياسية تسعى إلى إعادة تشكيل المشهد الإقليمي.

الخاتمة والاستنتاجات

إنَّ دراسة السياسة الخارجية التركية، لا يمكن فصلها عن تطورات الداخل التركي ذاته، وإنَّ التجربة التركية في سوريا، تمثّل نموذجًا متقدمًا لتطبيق القوة الذكية في بيئة مضطربة، لكنَّها في الوقت نفسه تكشف حدود هذا النموذج، عندما تتقاطع المصالح الإقليمية، والدولية، في مسرح واحد. لذلك نجد أنَّ السياسة الخارجية التركية، مرَّت بمسار تفاعلي متصاعد، من حيث الأدوات، والمفاهيم، والفاعلية الإقليمية. ففي المرحلة الأولى (2002–2010)، اعتمدت أنقرة على **القوة الناعمة**، لتثبيت نفوذها في الشرق الأوسط، متبنية خطابًا يقوم على التنمية، والوساطة، والانفتاح الإقليمي. وفي المرحلة الثانية (2011–2016)، واجهت السياسة التركية اختبارًا حقيقيًا في سوريا، إذ تهاوى نموذج "صفر مشاكل"، تحت ضغط الأزمات الأمنية، والاصطفافات الجديدة، فبدأ التحول نحو الجمع بين الدبلوماسية، والدعم العسكري. أمَّا بعد عام (2016)، فقد رسخت تركيا سياسة **القوة الذكية**، مجسدة مزيجًا من الردع العسكري، والتغلغل الإنساني–الاقتصادي. ويمكن تلخيص أبرز الاستنتاجات فيما يأتي:

1. إنَّ مفهوم العمق الاستراتيجي، بقي المرجعية الفكرية الدائمة للسياسة الخارجية التركية، حتى في مراحل التحول نحو القوة الصلبة.

2. التحول إلى القوة الذكية، لم يكن انحرافًا عن القوة الناعمة، بل تطورًا طبيعيًا في أدواتها، فرضته متغيرات البيئة الإقليمية.
3. تمكنت تركيا من بناء مناطق نفوذ فعلية في شمال سوريا، عبر أدوات عسكرية، واقتصادية، وثقافية، ما عزز مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة.
4. واجهت أنقرة تحديات بنيوية، تمثلت في التوازن بين الطموح الإقليمي، والضغوط الدولية، فضلًا عن كلفة الحضور العسكري الممتد.
5. أثبتت التجربة التركية أنَّ المزج بين الأدوات الناعمة، والصلبة، يمكن أن يشكّل نموذجًا عمليًا للقوة الذكية.

المراجع العربية

1. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محيي الدين عمر، إسطنبول، مركز الجزيرة للدراسات، (2010).
2. خالد عبد القادر البكر، السياسة التركية والأمن القومي (2011-2022)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلاقات الدولية، (2022).
3. رضوان زيادة، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2002، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (2014).
4. مازن عبد الله البدراني، القوة الذكية في السياسة الخارجية التركية في شمال غرب سوريا(2016–2024) ، مجلة جامعة الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية، المجلد (12)، العدد (1)، (2024).
5. محمد زهير دياب، البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة سوريا (2011-2018)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، (2018).
6. يوسف الخزاعلة، التحولات في السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد (30)، العدد (2)، (2022).

المراجع الأجنبية

1. Aron, Raymond. Peace and War: A Theory of International Relations. 1st ed. Garden City, NY: Doubleday & Company, 1966.
2. Burton, John W. Conflict and Communication: The Use of Controlled Communication in International Relations. London: Macmillan, 1969.
3. Clausewitz, Carl von. On War. Trans. J. J. Graham. London: N. Trübner & Co., 1874.
4. Davutoğlu, Ahmet. Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararası Konumu. İstanbul: Küre Yayınları, 2001.
5. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye Jr. Power and Interdependence: World Politics in Transition. 1st ed. Boston: Little, Brown and Company, 1977.

6. Kutlay, Mustafa. Turkish Foreign Policy in a Changing World Order: The Rise of Smart Power? Turkish Policy Quarterly, 2019.
7. Lukes, Steven. Power: A Radical View. 2nd ed. New York: Palgrave Macmillan, 2005.
8. Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power Politics. 1st ed. New York: W. W. Norton & Company, 2001.
9. Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. 2nd ed. New York: Alfred A. Knopf, 1948.
10. Nye, Joseph S. Jr. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: PublicAffairs, 2004.
11. Nye, Joseph S. Jr. The Future of Power. New York: PublicAffairs, 2011.
12. Ramo, Joshua Cooper. The Beijing Consensus. London: Foreign Policy Centre, 2004.

المقالات العلمية والدوريات

1. Altunışık, Meliha Benli. "Turkey's Soft Power in the Middle East." Turkish Studies 10, no. 1 (2009).
2. Aras, Bülent, and Rabia Karakaya Polat. "From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran." Security Dialogue 39, no. 5 (2008).
3. Kutlay, Mustafa. "Turkish Foreign Policy in a Changing World Order: The Rise of Smart Power?" Turkish Policy Quarterly 18, no. 3 (2019).
4. Nye, Joseph S. Jr. "Get Smart: Combining Hard and Soft Power." Foreign Affairs 88, no. 4 (2009).
5. Oğuzlu, Tarık. "Middle Eastern Transformations and Turkey's Smart Power Approach." Turkish Studies 17, no. 2 (2016).
6. Oğuzlu, Tarık. "Turkey and the Concept of Smart Power: Rethinking Foreign Policy Tools." Insight Turkey 22, no. 1 (2020).
7. SJCF – Journal of Legal, Political and Social Sciences. "The Transformation of Turkish Foreign Policy and the Decline of Zero Problems Strategy." Vol. 43, no. 78 (2020).
8. Armitage, Richard L., and Joseph S. Nye Jr. CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2007.